دور سكـــــة فلسطـــين
فى
تحديـد الوضـع السياسـى للفاطميين

د. أسامة سيد على أحمد
كلية التربية ـ جامعة قناة السويس

دور سكة فلسطين فى تحديد الوضع السياسى للفاطميين

السكّة[1] فى بُعدها السياسى مورد تملكه الدولة من أجل تدعيم نفوذها وتأكيد كيانها لتحقيق استراتيجيتها الكبرى، وهى أن تصبح قادرة على فرض سيطرتها وتحديد مصيرها.

ومن المعروف أن قدرة الدولة السياسية غالبًا ما تتوقف على قدرتها الاقتصادية، والقدرة الاقتصادية غالبًا ما يتحكم فيها الموقف المالى للدولة[2].

وعند تحليل الموقف المالى للدولة كجزء من القدرة الاقتصادية، تظهر لنا أهمية السكة وتأثيرها على القرارات السياسية، لأن كثيرًا من هذه القرارات لا تُتَّخَذُ إلا استنادًا لأسس اقتصادية تضبط هذه القرارات وتحكمها[3].

ومن هنا تؤدى السكة دورًا مُهِمًا فى تحديد مدى قدرة الدولة فى الاعتماد على نفسها، رغبةً فى تحقيق ثباتها وزيادة استقرارها[4].

ومما لا شك فيه أن الواقع السياسى للدولة الناشئة لا يمكن أن يستقر أو يكون إلا

(١) يقصد بلفظ «السكّة» فى البحث: النقود التى تم ضربها أو تداولها، سواء كانت دنانيرَ ذهبية أو دراهمَ فضية أو فلوسًا نحاسية، وغالبًا ما تعرف النقود باسم السكة، فعندما يُطلق لفظ السكّة فإنما يعنى ذلك النقود نفسها. وقد ورد لفظ السكة فى بعض المراجع العربية معبراً عن عدة معان غير النقود، منها: النقوش المختلفة، ومنها: قوالب السك التى تُضرب بها العملة، أو الحديدة المنقوشة التى يُضرب عليها النقود.

- راجع: المقريزى، شذور العقود فى ذكر النقود، طبعة النجف، ١٩٦٧م، ص ٦٦، ٦٧.

- عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٧، ٢٨.

(٢) مصطفى كامل السيد، المديونية والنظم السياسية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦م، ص ١١١ وما بعدها.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

إذا كان للدولة سكة خاصة بها، يمكن عن طريقها تحريك الأسس الاقتصادية الأخرى، إنتاجًا واستهلاكًا وكفايةً إنتاجية، وتصديرًا واستيرادًا[١].

أما السكة فى بُعدها الاقتصادى فهى الوسيلة الوحيدة التى تستخدمها الدولة للوفاء بالتزاماتها، خاصةً إذا كانت هذه السكة تتمتع بقبول عام، لذلك كان ارتباط السكة بالمسائل الاقتصادية وثيقًا، لما للسكة من دور أساسى فى استقرار النظام الاقتصادى، فالسكة تستمد أهميتها من الخدمة التى تقدمها للاقتصاد القومى، لأن تداولها وقوتها الشرائية يساعد على إنتاج السلع، وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات[٢].

ومن ثَمَّ أصبحت السكة وسيطًا للمبادلة مع الدول الأخرى، هذا إلى جانب كونها تمثل وحدة حسابية معيارية تُقاس بها قوة اقتصاد الدولة[٣].

وتكمن أهمية التعريف السابق للسكة سياسيًّا واقتصاديًّا فى إظهار العلاقة الوثيقة بين السكة والسياسة والاقتصاد، فالسكة بين الحين والآخر كانت من أقوى العوامل التى تؤثر فى القرارات السياسية للدولة، لأن الدولة التى تبغى استقرارًا سياسيًّا لابد أن تقيس هذا الاستقرار بمدى قدرتها على ضرب السكة الخاصة بها كجزء مكمل لاستقلالها السياسى والاقتصادى معًا[٤].

ومما تجدر الإشارة إليه أن السكة كانت ـ ولا زالت ـ من أهم الوثائق التى تعين الباحثين على استكمال دراسة التاريخ السياسى للدولة، لأن السكة فى كثير من الأحيان ـ بل فى أغلبها ـ تثبت صدق زمان الحدث ومكان قيامه[٥].

ومن خلال السكة يمكن أن نلقى الضوء على كثير من الأحداث التى قامت زمن ضربها[٦]، وكذلك يمكن أن نثبت أو ننفى تبعية الحكام أو الولاة للحكومة المركزية، والدليل على ذلك أنه بمجرد استيلاء حاكم جديد على السلطة، سواء كان ذلك بالثورة أو بالفتح، يصبح أول امتياز له يعلنه هو ذكر اسمه فى الخطبة، ثم كتابة اسمه على

(١) نادية رمسيس فرج، الآثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول النامية، مجلة السياسة الدولية، عدد ٨٦، أكتوبر ١٩٨٦م، ص ١٢٦.

(٢) زكى محمد حسن، دراسات فى مناهج البحث فى التاريخ الإسلامى، بحث منشور بمجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، مجلد رقم ١٢، الجزء الأول، ص ١٦٧.

(٣) نفسه.

(٤) نادية رمسيس فرج، المرجع السابق.

(٥) عبد الرحمن فهمى، إضافات جديدة فى مسكوكات الفاطميين، مجلة المجمع العلمى المصرى، عدد ٥٢، سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ٥.

(٦) نفسه.

الطراز[١]، ومن ثَمَّ نقشه على السِّكَّة، وبذلك تكتمل مقومات الاستقلال بالدليل المادى الذى لا يكذب ولا يحابى.

ومن المعروف أن السِّكَّةَ وضربها فى ديار الإسلام كان من اختصاص الحاكم العام لجماعة المسلمين، من خليفة أو سلطان، أو الذين يمثلونه من الولاة، ونتيجةً لذلك فقد أصبح الاستقلال بالسكة معناه أن تصبح الدولة ذات شخصية مميزة بعيدة عن مظاهر هذه الخلافة أو تلك[٢].

ومن هنا تعتبر السكة من أهم المصادر المتممة لدراسة التاريخ السياسى للدولة، حيث تُبين السكة فى كثير من الأحيان مظاهر التبعية السياسية للدولة من عدمه.

وتذكر الدكتورة «سيدة كاشف» فى بحثها «دراسات فى النقود الإسلامية» أنه «من خلال السكة يمكن أن ندرس ألقاب الأمراء والحكام، وتاريخ الضرب، وبعض عبارات خاصة بالمذهب الدينى. كما تكشف السكة عن أسماء مدن دور الضرب، وما كان لهذه المدن من شأن إدارى كبير»[٣].

وليس هناك شك فى أن قيمة السكة فى البحث التاريخى كبيرة، لأنها وثيقة صحيحة وقديمة ورسمية، وليس من السهل الطعن فيها[٤].

ولعل من أهم المشاكل التى واجهت الفاطميين كدولة ناشئة فى فلسطين هو كيفية تدعيم نفوذها السياسى إلى جانب نفوذها الاقتصادى، وسط أكثرية من الأعداد المحيطين بها[٥].

وفى الحقيقة أن مهمة الفاطميين فى فرض سيطرتهم على فلسطين سياسيًّا واقتصاديًّا لم تكن سهلة إذا ما قُورنت بمهمتهم فى مصر، تلك المهمة التى أنجزوها دون عناء يذكر، بفضل السياسة الحكيمة التى اتبعها قائدهم «جوهر الصِّقِلِّى» فى مصر[٦].

---

(١) عن شارات الملك وكتابة الطراز راجع: سعاد ماهر، النسيج الإسلامى، مطابع دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ٢٤-٢٧.

(٢) عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) بحث منشور بالمجلة التاريخية المصرية، المجلد الثانى عشر، سنة ١٩٦٤، ١٩٦٥، ص ٦١ وما بعدها.

(٤) نفسه.

(٥) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية فى المغرب ومصر وسورية وبلاد العرب، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٦٤م، مكتبة النهضة المصرية، ص ١٥١.

(٦) عن الفتح الفاطمى لمصر والشام راجع: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، جـ ٣، ط القاهرة ١٩٥٦م، ص ٣٩١.

- ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، جـ٢، ط. بيروت ١٩٥٨م، ص ١٠٣.

أما فى فلسطين، فقد كان لزامًا على الفاطميين اتخاذ كثير من الإجراءات الكافية التى تضمن لهم بقاء دولتهم التى بدأت فى الظهور بإعلان خلافتهم، وانتهت بتثبيت مظاهر السيادة الشرعية لهم عن طريق ضرب السكّة الخاصة بهم، والتى تتفق مع عقيدتهم المذهبية[١].

ومن هنا جاءت بؤرة الاهتمام بدراسة سكة الفاطميين، ودورها فى تحديد الوضع السياسى لهم بفلسطين، تلك السكة التى كانت زاخرة بالعديد من المظاهر، كما كانت غنية بالكثير من المعلومات التى تُلقى الضوء على جوانب مختلفة من حياتهم.

ولعلنا لا نخطئ إذا قررنا أن كثيرًا من إصدارات السكة الفاطمية جاءت من أجل تدعيم واقع سياسى مع مذهب دينى، وجاء ذلك كله متزامنًا مع الأحداث التاريخية[٢].

ولعل هذا ما دفعنى إلى دراسة أثر هذه السكة، وما تم ضربه من دنانير ذهبية ودراهم فضية على عهد كل خليفة من الخلفاء الفاطميين، مشيرًا فى النهاية إلى أماكن ودور الضرب التى كانت منتشرة فى فلسطين على عهد الفاطميين.

أما منهج البحث، فقد حَمَلْتُ نفسى فى هذا البحث على الإيجاز الشديد فيما يتعلق بالناحية الأثرية، ولكنى خرجت عن ذلك فيما يخص تفسير وتعليل الألفاظ والأسماء الواردة على السكة، سواءً كانت دنانيرَ ذهبية أو دراهمَ فضية، فاطمية أو قرمطية، وذلك حتى تتضح أسباب ورود مثل هذه الألفاظ ومدلولها، وكذلك أسهبت فى تحليل تاريخ سنوات ضرب السكة وما تحويه من خصائص كتابية من نصوص وعبارات، مُحاولاً إبراز كيف أن السكة كانت مرآةً تعكس بجلاء صورة الصراع السياسى والعسكرى من أجل الحصول على السيطرة والحكم.

❁ ❁ ❁

= - محمد أديب الحصينى، منتخبات التواريخ لدمشق، تحقيق كمال الصليبى، ط. بيروت ١٩٧٩م. ص ١٣٣-١٣٤.

كذلك يمكنك الرجوع للنص الكامل لعهد الأمان الذى أعلنه جوهر الصقلى فى شعبان (٣٥٨هـ/ ٩٩٦م) بعد فتحه لمصر، وكان موجهًا لأهل مصر وغيرهم من المسلمين.

راجع المقريزى: اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، جـ١، ط. القاهرة ١٩٧٣م، ص ١٠٣-١٠٤.

(١) ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، ط. بيروت ١٩٧٩م، جـ٣، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسى، ط. القاهرة ١٩٦٧م، جـ٣، ص ٢١٣.

منذ أن بدأ المد الشيعى الفاطمى ليعلن عن نفسه فى القرن الرابع الهجرى، وهو يعمل من أجل زعامة العالم الإسلامى، ولم يكن غريبًا أن يَلْقَى هذا المد الشيعى استعدادًا وقبولاً تاريخيًّا لدى كثير من الشعوب العربية التى سَئِمَتْ معيشة الخلافة العباسية، التى أصبحت رمزًا لا معنى له فى ظل الفُرْقَة والتشرذم الذى عَايَشَتْهُ نتيجة لسيطرة عناصر غير عربية عليها من البويهيين حينًا، والأتراك أحيانًا أخرى، وما نتج عن ذلك من شعور نشأ لَدَى هذه الشعوب العربية يطالب بالتغيير، ومن ثَمَّ استغلت الدولة الفاطمية هذا الشعور فى توسيع نطاق دعوتها، والتأكيد على سيادتها، مستغلةً الظروف التى ألمت بالعالم الإسلامى فى ذلك الوقت، ولما رأته من أن الميدان أصبح مُهَيَّئًا لتقبل دعوتها[1].

وبعد أن وَطَّدَ الفاطميون نفوذهم فى مصر، اقتضت الضرورة السياسية قبل الحربية أو يُوَلُّوا وجوههم شطرَ فلسطين، لقُربها من موطن خلافة العباسيين من ناحية، وللسيطرة على مظلة إسلامية تعمل تحتها، تمثلت فى سيطرتهم على بيت المقدس من ناحية أخرى[2].

وكانت أول مرة يمتد فيها النفوذ الفاطمى إلى بلاد الشام عن طريق تلك الحملة التى أرسلها المعز بقيادة «جعفر بن فلاح الكتامى» فى أواخر سنة ٣٥٩هـ، والتى أثبتت تفوقها الحربى على قوات «الحسن بن عبيد الله بن طُغْج الإخشيد» حاكم فلسطين بتفويض من العباسيين، خاصة عندما سقطت دمشق والرملة، وسَلَّمَتْ طبرية دون مقاومة تذكر من أهلها[3].

(١) أنشد ابن هانئ للمعز لدين الله الفاطمى، مبينًا الأوضاع السيئة التى أضحى فيها العالم الإسلامى، وضَعْف القائمين فى الأمر عن حمايته فقال:

فمدينة من بعد أخرى تستبى ... وطريقة من بعد أخرى تُقْتَفَى
حتى لقد رجفت ديار ربيعة ... وتزلزلت أرض العراق تخوُّفًا
والشام قد أَوْدَى وأَوْدَى ... أهله إلا قليلاً والحجاز على شفا

- لمزيد من التفاصيل راجع: أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٤، ص٧٢-٧٣.

(٢) عن مجمل أسباب فتح الفاطميين للشام راجع: المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٠٣-١٠٤.
- الحصينى، منتخبات التواريخ لدمشق، ص ١٣٤.
- جمال الدين سرور، النفوذ الفاطمى فى بلاد الشام والعراق، ص١٧-١٨.

(٣) ابن عساكر، تهذيب تاريخ دمشق الكبير، جـ٣، ص١٥١-١٥٢.
- المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٠٤.
- وراجع أيضًا: سيدة إسماعيل كاشف، مصر فى عصر الإخشيديين، ط. القاهرة، ص٣٥٤-٣٥٥.

ومنذ ذلك الحين أصبح للفاطميين حق التمثيل الشرعى الوحيد فى فلسطين بعد زوال نفوذ الإخشيديين والعباسيين معًا[١].

ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن يتم التأكيد على مظاهر السيادة الفاطمية الجديدة التى تثبت وجودهم فى فلسطين، وتنفى تبعيتهم للعباسيين، ولم يكن ذلك ليتم إلا عن طريق ضرب السكة الخاصة بهم التى تُثبت كيانهم، وتؤكد على مذهبهم، وتنهى إلى العالم الإسلامى خبر هزيمة أعدائهم الذين فُلَّتْ شوكتُهم، وقاربت إلى الزوال دولتُهم[٢].

أما السكة فى ذلك الحين فقد كانت جزءًا أساسيًا من شارات الخلافة الرئيسية للدولة، مثلها فى ذلك مثل ذكر اسم الخليفة فى الخطبة، وكتابة اسمه على الطراز، وشارات الملك وغيرها[٣].

وكان طبيعيًا بعد النجاح الذى حققه الفاطميون على خصومهم السياسيين فى فلسطين أن يتردد صدى عقيدتهم المذهبية التى انعكست على سكتهم، إذ نقشت الشعارات والعبارات التى تؤكد على مذهبهم الشيعى، والتى تشير إلى شخص الإمام علىٍّ رضى الله عنه، وتخصه بالتعظيم والاحترام، وتركز على وصايته وولايته للمسلمين.

وقد ظهر ذلك واضحًا على النصوص التى وُجدت منقوشة على السكة الفاطمية، ومنها: «علىٌّ خيرُ صفوة الله»، و «علىٌّ أفضل الوَصِيِّين ووزير خير المرسلين»، و«علىٌّ ولىُّ الله»[٤].

وعلى الرغم من أن مصطلح (الشيعة) أو (العلويين) أو (أهل البيت) قد ظهر منذ الصدر الأول للإسلام، حيث اعتقدوا وحدهم أنهم هم أهل للخلافة، وأن أبا بكر وعُمَرَ وعثمانَ رضى الله عنهم ـ وكذا الخلفاء من بنى أُمية والعباس ـ انتزعوا حق

(١) ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، ط. بيروت ١٩٦٦، جـ٨، ص ٥٩١.

(٢) بدأ يظهر ذلك مع حذف اسم الخليفة العباسى «المطيع»، وكان ذلك فى سنة ٣٦٠هـ/ ٩٧٠م.
ـ راجع: ابن عساكر، المصدر السابق، جـ٦، ص٢٠٠.

(٣) سعاد ماهر، مساجد مصر وأولياؤها الصالحون، القاهرة ١٩٧١م، مطابع الأهرام التجارية، جـ١، ص٢٤.

(٤) راجع هذه النقوش فى المرقعات بنهاية البحث.

الإمامة المقدس من «علىٍّ»، إلا أنهم لم يكونوا فى ذلك الوقت دولة لتكون لهم سكة خاصة بهم، وكل ما قام به هؤلاء هو تطوير أو تطرف فى مبادئهم العقيدية والشيعية أثناء خلافة «علىٍّ» وبعد وفاته، للدرجة التى وصلت إلى حد الألوهية[١].

ومن هنا كانت بداية ظهور إشكالية الصدام العقائدى المذهبى الذى استمر فى خلافة «علىٍّ» وبعد وفاته، وقد تجلَّتْ صورة هذا الخلاف على عهد الفاطميين، الذين حققوا أول انتصار لهم ولمذهبهم الشيعى على حساب العباسيين أصحاب مذهب أهل السنة والجماعة.

وعندما بحث الفاطميون عن دُعامة قوية لتأكيد سيادتهم السياسية والمذهبية، وحفاظًا على النصر الذى حققوه، لم يجدوا أمامهم سوى السِّكَّة لِيُدَوِّنُوا عليها انتصارهم، وكذا حقهم فى الإمامة التى هى بمثابة الخلافة، وهى أصل جميع نظم الحكم فى دولتهم[٢].

وبعد محاولات مضنية لم يعرف الفاطميون فيها للراحة طعمًا، اندفعوا فى سك عملتهم، محاولين امتصاص السكة العباسية المتداولة فى الأسواق الإسلامية بصورة غير طبيعية.

❁ ❁ ❁

هذا، ولم يكن الفاطميون حاذقين بالقدر الكافى عندما أعلنوا حربًا اقتصادية لا هوادة فيها ضد السكة العباسية، تلك الحرب التى كانت من أهم مظاهرها الإكثار من ضرب السكة الفاطمية، وإغراق أسواق بلاد الشام بها، والتى حاروها عسكريا. كذلك ما قام به الفاطميون من إجراءات تقضى برفع قيمة الدنانير الفاطمية، وخفض قيمة الدنانير العباسية، وكان سبيل ذلك ما أعلنه الفاطميون من جعل الدنانير الفاطمية

---

(١) ذكر ابن حزم أنَّ قومًا من أصحاب «عبد الله بن سبأ» أتوا عليًا فقالوا له: «أنت هو؟»، فقال لهم: «ومَنْ هو؟». فقالوا: «أنت الله!». فغضب «علىٌّ» وأظهر الجد، وأمر بنار فَأُوقِدَتْ، وأمر مولاه بأن يُلقى بهؤلاء الرجال فيها، فجعلوا يقولون وهم يُلقون فى النار: «الآن صَحَّ عندنا أنه الله، لأنه لا يعذب بالنار إلا الله».

– راجع: ابن حزم، الفصل فى الملل والأهواء والنحل، دار البيان العربى، جدة، جـ٤، ص١٧٦.

(٢) نفسه.

وحدها هى السكة الرسمية التى يتم التعامل بها داخل الدولة، حيث جعلوها هى الوحيدة المقبولة فى دَفْع الخراج[١].

وفى ذلك يقول «المقريزى»[٢]: «ولما قدم المعز من إفريقية إلى القاهرة المعزية سنة ٣٦٢هـ، لم يقبل «يعقوب بن كلس» أن يقبض من أموال الخراج إلا دنانير مُعِزِّيَّة، وساعد هذا على انحطاط قيمة غيره من الدنانير الموجودة، مثل الدينار الراضى - نسبة إلى الخليفة العباسى الراضى - فنقص سعر صرفه أكثر من ربع دينار».

وأعتقد أن هذه السياسة الاقتصادية الخاطئة من جانب الفاطميين أحدثت نوعًا من الارتباك المالى، نتيجةً لعدم إقامة أى نوع من أنواع التوازن النقدى بين سكتهم الجديدة وبين سكة العباسيين المتداولة داخل الأسواق الفلسطينية، بل على العكس، فقد أوجدت هذه السياسة نوعًا من أنواع الصراع النقدى حول أسبقية أى سكة على الأخرى، الأمر الذى جعل كل فريق يذهب بسكته عاملاً، مما أدَّى فى كثير من الأحيان إلى إحداث فوضى مالية أثرت بدورها على البناء الاقتصادى للفاطميين فى فلسطين[٣].

أمَّا إذا ربطنا مجريات الأحداث السياسية بالأحداث الاقتصادية فسنجد أن سياسة القائد العسكرى الفاطمى «جعفر بن فلاح» زادت الطين بلَّة بالنسبة للفاطميين، وربما كان ذلك نتيجة للأسلوب الخاطئ الذى حاول به فرض سيطرته على فلسطين باستخدام العنف وإساءة المعاملة، والاستهتار بأرواح الناس، مما أثار حفيظة الأهالى وسخطهم على الدولة الجديدة[٤].

ونتيجةً لذلك، فإننا نرى أن أمر فلسطين قد استعصى على الفاطميين سياسيًا واقتصاديًا، وكل ما نجح فيه الفاطميون هو تمكنهم من تعميم سكتهم بالقوة، إلى جانب بقاء السكة العباسية كقوة شرائية متداولة فى الأسواق المحلية، ذلك لأن

(١) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) النقود العربية القديمة وعلم النميات، نشر أنستانس مارى الكرملى، المطبعة العصرية، القاهرة، ١٩٣٩م، ص٥٨.

(٣) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسى، جـ٣، ص٢١٣.

(٤) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٤، ص١٢٠.

التكوين السياسى والكيان الاقتصادى ـ مضافًا إليه البناء الاجتماعى للسكان ـ لم يكن ليستوعب تلك التغيُّرات الضخمة التى حدثت دفعة واحدة على كل المستويات فى فترة زمنية قصيرة(١).

أما إذا قَارَنَّا ذلك بسياسة الفاطميين فى مصر، فإننا نجد أن سياسة الفاطميين فى مصر نجحت سياسيًا واقتصاديًا نتيجةً لاستقرار البناء السياسى والاقتصادى بها، ونتيجةً لسياسة جوهر الصقلى الحكيمة التى ساعدت على امتصاص السكة الإخشيدية سريعًا من الأسواق المصرية بعد أن أبطل التعامل بها(٢).

وعلى الرغم من ذلك، فإننا إذا حاولنا الربط بين الدليل المادى، متمثلاً فى السكة الفاطمية، والدليل النقلى، متمثلاً فى روايات المؤرخين الذين سنجلوا لهذه الفترة، يتضح لنا أن سكة الفاطميين وسيادتهم على فلسطين أصبحت أمرًا مقضيًا، وضرورة حتمية، ودافعًا اقتصاديًا لا محالة، فى الوقت الذى أصبحت فيه سكة العباسيين نسيًا منسيًا.

❁ ❁ ❁

وإذا تتبعنا سيرة الخلفاء الفاطميين وبدأنا مع الخليفة المعز لدين الله (٣٥٨-٣٦٥هـ/ ٩٦٨-٩٧٥م) نجد أنه قام بضرب الدنانير باسمه منذ سنة ٣٥٩هـ، بعد النجاح الذى حققه فى فتح فلسطين، وبلغت هذه الدنانير ما يقرب من ثلاثة عشر دينارًا(٣)، ضُربت جميعها فى مدينة واحدة، وهى الرملة(٤).

ولعل أول ما يسترعى الانتباه فى عُمْلَة المعز هو ارتباط العقيدة المذهبية بالناحية السياسية، وقد لاحظنا ذلك من خلال التركيز فى العُملة على إمامة المعز للمسلمين.

أمَّا مضمون وفحوى عبارات دنانير المعز فهى تنص على وحدانية الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فى عبارة «لا إله إلا الله»، وعلى رسالة سيدنا محمد ﷺ فى عبارة «محمد رسول

(١) راجع: ابن عساكر، المصدر السابق، جـ٦، ص٢١١، ٢١٢.
- أبو المحاسن، المصدر السابق، جـ٤، ص١٢١.

(٢) سيدة كاشف، مصر فى عصر الإخشيديين، ص ٣٥٤.

(3) Levy and Mitchell: "A Hoard of Gold Dinars from Ramla" Inj 1965, p. 57.

(٤) سيأتى الحديث عنها فى مدن الضرب.

الله»، وكذلك فى عبارة «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»[١]. وتركز هذه العُمْلة أيضًا على وصاية الإمام علىٍّ رضى الله عنه.

ويظهر ذلك من خلال العبارات التى وُجدت على السكة، ومنها: «علىٌّ أفضلُ الوَصِيِّين ووزير خير المرسلين». وعَلَى الوجه الآخر وجدت العبارة: «المعز لدين الله أمير المؤمنين»[٢]. كذلك أشارت هذه العُمْلة إلى مكان الضرب وتاريخه. وقد أكد علماء الآثار[٣] على أن عيار عُملة المعز كان جيدًا، ويقارب الوزن الشرعى للعملة[٤]، كما أنهم أكدوا على أن هذه العُملة كانت واضحة المعالم، نُقشت عليها الكتابات بالخط الكوفى بطريقة زخرفية جميلة[٥].

ولكن سرعان ما شهدت السكة الفاطمية أول تعثر لها، وذلك لأن الإنتشار المالى للفاطميين لم يقابله استعداد تاريخى يضمن لهم ولاء وتعاون كافة التنظيمات السياسية الأخرى الموجودة على الساحة الفلسطينية، والتى اتفقت معها فى المذهب، ولكنها اختلفت فى المصالح والأهداف، وأقصد بذلك القرامطة[٦]، الذين تمكنوا من إلحاق الأذى بالفاطميين وهزيمتهم، ومطاردتهم حتى عاصمة خلافتهم بالقاهرة.

(١) هذه العبارة مستمدة من قوله تعالى فى سورة التوبة، من الآية ٣٣، وسورة الصف، من الآية التاسعة: ﴿هو الذى أرسلَ رسُولَهُ بالهُدَى ودين الحق ليُظْهِرَهُ على الدين كُلِّه ولو كَرِهَ المشركون﴾.

(٢) راجع المرقعة رقم (١١٤).

(٣) سيد شما، النقود الإسلامية المضروبة بفلسطين، دمشق، ١٩٨٠، ص١٤٣.

- عبد الرحمن فهمى، إضافات جديدة فى مسكوكات الفاطميين، ص١٧.

(٤) كان الوزن الشرعى للعملة يبلغ ٤,٢٥غم، أمَّا معدل وزن عملة المعز فقد بلغ ٤,١٥غم، وقد بلغ معدل قُطر هذه العملة ٢١,٥مم.

- راجع: عبد الرحمن فهمى، المرجع السابق.

(٥) راجع: المرقعة ١١٤.

(٦) القرامطة جماعة تُنسب إلى الطائفة الإسماعيلية، قاموا فى شبه الجزيرة العربية فى منطقة الإحساء، ودانوا بالولاء فى البداية إلى الخلفاء الفاطميين، ثم انقلبوا عليهم وناصبوهم العداء فى منتصف القرن الرابع الهجرى، وقاموا بسلسلة من الغزوات العنيفة، كان الهدف منها إخضاع سوريا، وإقامة سُلطة لهم فيها، وكان لفلسطين نصيبٌ كبير فى تلك المعارك والحروب، مما جعلها مسرحًا لكثير من العمليات العسكرية.

لمزيد من التفاصيل عن تاريخ القرامطة ومعاركهم راجع:

- ابن القلانسى، ذيل تاريخ دمشق، ط. بيروت ١٩٥٨م، ص١٥، ٢٠.

- ابن الأثير، الكامل فى التاريخ، جـ٧، ص٥٤٢، جـ ٨، ص ٦١٤. =

والحقيقة أن الفاطميين قد اعتقدوا بعد هزيمتهم للإخشيديين أن مهمتهم فى فلسطين قد انتهت، ولكن القرامطة كانوا لهم بالمرصاد، خاصةً أن القرامطة قد أقاموا علاقات مع الإخشيديين اختلفت بين مَدٍّ وجَزْر، ولكنها تجلت فى أزهى صورها الحربية على عهد أميرهم «أحمد بن أبى سعيد القرمطى»، الذى هَزَمَ الإخشيديين وفرض عليهم الإتاوة التى بلغت ثلثمائة ألف دينارٍ سنويًا، بدأت منذ سنة ٣٥٧هـ[١].

ولكن سرعان ما اختار الفريقان حُسْنَ الجوار الذى ما لبث أنْ تُوِّجَ برباط المصاهرة بدلا من الصدام. وقد عكست المباحثات بين الطرفين ـ القرمطى والإخشيدى ـ مَدَى تمسك وحرص كلٍّ منهما على ضرب السكة الخاصة به، والتابعة له، فالإخشيديون من جانبهم لهم تاريخ عريق فى ضرب السكة بفلسطين، وعلى الرغم من أن المدة التى ضُربت فيها السكة الإخشيدية فى فلسطين تبلغ سبعًا وعشرين سنة ـ تخللها بعض الانقطاع ـ فإن ما وَصَلَنَا من سكة ضُربت أثناء هذه الفترة البسيطة يفوق فى عدده أى سكة أخرى ضُربتْ فى فلسطين، حيث بَلغ عددها ما يقرب من خمسمائة قطعة تقريبًا[٢].

أما القرامطة فقد أصروا على حقهم أيضًا فى ضرب السكة الخاصة بهم، والتى بدأت فى الظهور مع بداية سنة ٣٥٨هـ/ ٩٦٨م، واستمرت حتى سنة ٣٦٦هـ/ ٩٧٦م، أى أنه على مدى سبع سنوات تقريبا، ضرب القرامطة ما يقرب من خمسة وعشرين دينارًا، كلها صادرة عن دار ضرب واحدة، هى الرملة[٣].

ويعد هذا العدد معقولاً إذا ما قُورن بالفترة الوجيزة التى ظهرت فيها سيطرة القرامطة على فلسطين، وإنْ دَلَّ ذلك على شىء فإنما يدل على أهمية السكة فى تثبيت

= ـ فضيلة عبد الرحمن الشامى، الخلفية العقائدية لحركة القرامطة وتأثيرها الاجتماعى والسياسى فى المجتمع الإسلامى، مخطوط، رسالة دكتوراه، بإشراف حسن حبشى، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رقم ١٩٢١٨.

(١) المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ١، ص١٧٣، ١٧٧.

(٢) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة العربية، ص ١٥١، ٢٠٤.

ـ سيدة كاشف، مصر فى عصر الإخشيديين، ص ٢٠١، ٢٠٦.

(٣) محمد باقر الحسينى، «دراسات وتحقيقات إسلامية عن نقود الثوار والدعاية والشعارات»، مجلة المسكوكات، عدد رقم ٥، بغداد، سنة ١٩٧٤م، ص٤٦ وما بعدها.

مظاهر السيادة الشرعية للدولة، والتى حرص القرامطة والإخشيديون على تأكيدها برغم حرج موقفهم فى فلسطين، خاصةً أن الوجود الفاطمى كان لا يزال قائمًا يجتر ألم الهزيمة التى مُنِىَ بها «جعفر بن فلاح» بالقرب من دمشق، والتى دفع حياته ثمنًا لها[١].

❁ ❁ ❁

أما فيما يخص طراز العملة القرمطية ونصوصها وعباراتها، فقد كانت مشابهة لعُملة الخلافة العباسية، اللهم إلا إضافات بسيطة تمت لتأكيد كيانهم السياسى، وقد بدأ تاريخ هذه العملة يُدَوَّن كجزء من عالم السكة مع بداية تكوين الهيكل التنظيمى لمجلسهم التشريعى الذى عُرف عندهم بمجلس الكبار المسمى «بالعقدانية»، وهو الجهة الرسمية التى كانت تحكم الطائفة القرمطية[٢].

وإذا انتقلنا إلى طراز هذه العملة وكتابتها، فإننا نجد أنها كانت تحتوى على كتابة مركزية وهامشية فى كلٍّ من وجه الدينار وظهره، ففى وجه الدينار نرى فى المركز «الشهادة» وقد كُتبت بِعدَّة سطور متوازية، يعقبها لقب «السادة الرؤساء»، وحول هذه الكتابة المركزية كتابة هامشية تدور فى صَفَّيْنِ: الخارجى يتضمن نَصًا من آيتين من سورة الروم[٣]، والداخلى ينص بعد البسملة على مكان الضرب وتاريخه. أما ظَهْرُ الدينار ففيه هامش واحد فقط يحتوى على عبارة: «محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون»[٤]، وفى المركز الشهادة المحمدية، يعقبها اسم الخليفة العباسى المعاصر، ثم اسم «الحسن بن أحمد»[٥].

---

(١) راجع: ابن القلانسى، المصدر السابق، ص١، ٥.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص٦١٤.
- المقريزى، المصدر السابق، ص١٧٨.

(٢) عارف تامر، القرامطة، ط. بيروت، بدون تاريخ، ص١٤٥ وما بعدها.

(٣) هما: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون * بنصر الله﴾، (سورة الروم - من الآيتين: ٤و٥).

(٤) انظر الهامش رقم (٣٦).

(٥) انظر المرقعة رقم (١٠٨-١٠٩).

وعند تحليل هذه الكتابات، نجد أن لقب «السادة الرؤساء» يشير إلى المجلس الذى أسس لإدارة شئون الطائفة القرمطية، وكان يتألف من ستة رجال يُلقبون بالسادة، أى جمع «سيد»، «والرؤساء» جمع «رئيس»، أمَّا «الحسن بن أحمد» فهو اسم زعيم القرامطة، الملقب «بالأعصم»، والذى قاد الحملات العسكرية ضد الفاطميين عندما تحالف مع الإخشيديين سنة ٣٥٨هـ[١].

ولعل العلاقة الشهيرة بين السكة والأحداث التاريخية ظهرت مبكرة على عُملة القرامطة عندما تغيرت عباراتها نتيجة للصراع الذى حدث بين زعيم القرامطة ومجلس الكباز، الأمر الذى انعكس على سكتهم، فتغيَّر لقب مجلس القرامطة الكبار من صيغة الجمع، وورد بصيغة المفرد فى عبارة «السيد الرئيس» بدلاً من عبارة «السادة الرؤساء»[٢].

وفى الحقيقة أننا لم نصل إلى رأى قاطع لأصل هذا التغيُّر، ولكن من المرجح أن تكون هناك عدة اعتبارات هى التى دفعت الحسن بن أحمد «الأعصم» زعيم القرامطة للانتقال من حكم المجلس التشريعى إلى الحكم الملكى المستبد، أهمها محاولته الاستقلال بسوريا، ثم القيام بحملات عسكرية أخرى ناحية مصر[٣].

وقد يكون النجاح الذى حققه فى سوريا أوهم فى نفسه القوة لكى يعلن نفسه فوق المجلس التشريعى[٤].

ومهما كانت الأسباب التى دفعت إلى هذا التغيُّر، فإن الثابت تاريخيًا عن طريق السكة القرمطية يدل على أنه منذ سنة ٣٦٢هـ بدأ يظهر الصراع والتنافس على الحكم بين مجلس «السادة الرؤساء» وبين القائد «الحسن بن أحمد»، ذلك الصراع الذى حمل فى ثناياه كسوفًا وانحسارًا لمجلس الكبار على العُمْلة، ولكن كان ذلك إلى حين، إذ

(١) ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١، ٢.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص ٦١٤، ٦١٥.
(٢) عارف تامر، المرجع السابق.
(3) Scanlon: Leadership in the Qarmatian Sect, BIFAO, 1960, p. 41.
(4) Ibid

سرعان ما حدثت تغيُّرات سياسية وجوهرية كانت لها أصداء وانعكاسات على العملة القرمطية، تمثلت فى قيام القرامطة بتحالف سياسى وعسكرى مع القائد التركى «أفتكين»[١] الذى أخذ على عاتقه مهمة القضاء على الفاطميين.

وبعد أن أسفر عن مأربه رسميًا ترك بغداد وتوجه ناحية الشام، وحتى يتمكن من بلوغ الغاية استعان بالقرامطة، الذين رَحَّبُوا بهذا التحالف رغبةً منهم فى الثأر من هزيمتهم أمام الفاطميين فى المعركة التى دفعت بهم بضربة واحدة إلى التقهقر ناحية الإحساء، وبالتالى الغياب عن مسرح الأحداث مدة سنتين من الزمان تقريبا[٢].

وقد ذكر ابن القلانسى[٣] أن ثلاثة من زعماء القرامطة ـ تحت مسميات إسحاق، وكسرى، وجعفر ـ توجهوا بضاحية قرب دمشق لمقابلة «أفتكين»، واتفقوا على التعاون فيما بينهم ضد الفاطميين، حيث لم يمضِ من الوقت الكثير حتى دفع القرامطة بجيوشهم ناحية «الرملة»، ومنها إلى «عسقلان» لمهاجمة الفاطميين فى عقر دارهم[٤].

أما النتيجة التى تهمنا فى مجال بحثنا الخاص بالسكة، فقد تمثلت فى أمرين:

* الأول: عودة النفوذ القرمطى إلى فلسطين مرة ثانية بعد غياب سنتين من الزمان.

* الثانى: عودة عبارة مجلس الكبار «السادة الرؤساء» فى الظهور مرة أخرى على وجه العُملة، وانحسار مكانة «الحسن بن أحمد» فى ظَهْر العُمْلَة، على الرغم من استمراره فى قيادة الجيوش القرمطية، وهو ما عبرت عنه السكة القرمطية خلال الفترة من سنة ٣٦٥هـ حتى سنة ٣٦٧هـ، حيث عُثر على دنانير قرمطية انْصَبَّ جُلُّ اهتمامها فى إظهار هذه العبارات بالشكل التالى:

---

(١) هو أبو منصور التركى الشرابى، بدأ عهده فى خدمة معز الدولة أحمد بن بويه، وما زال يترقى فى المناصب حتى وَلِىَ قيادة جند الأتراك فى بغداد فى أيام عز الدولة باختيار أمير بن بويه بالعراق.
- راجع: ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص ٢١٧.
- أبو الفداء، المختصر فى أخبار البشر، جـ٢، ط .القاهرة ١٢٨٦هـ، ص ١٢١.

(٢) المقريزى، المصدر السابق، جـ١، ص١٨٠، ١٨١.

(٣) ذيل تاريخ دمشق، ص١٥، ٢٠.

(٤) نفسه.

وجـــه	ظهـــر
لا إله إلا الله	محمد رسول الله
وحده لا شريك له	صلى الله عليه
السادة الروسا	وعلى آله
إسحق كسر	الطائع لله
	السيد الرئيس[١]

❁ ❁ ❁

والبعد الآخر الذى تجدر الإشارة إليه هو ظهور أسماء مبعوثى القرامطة لَدَى أفتكين على العُملة القرمطية، مما يدل على أن هناك شخصيات أخرى بدأت تظهر على الساحة السياسية القرمطية، اختلفت عن شخصيات «الحسن» و «مجلس الكبار».

أمَّا ازدحام العملة القرمطية بكتابة أسماء كلٍّ من مجلس الكبار «السادة الرؤساء» مع أسماء مبعوثى القرامطة، بالإضافة إلى اسم «الحسن بن أحمد»، فهى دليل قاطع على عدم استقرار الأوضاع داخل الكيان القرمطى، الذى كان يسير إلى زوال دولته بعد الهزيمة التى مُنِىَ بها القرامطة من الفاطميين فى «الرملة»، حيث ولَّى «الحسن بن أحمد» الأدبار هاربًا، ووقع «أفتكين» فى الأسر[٢].

وبهذا زال نفوذ القرامطة نهائيًا من فلسطين، واستقر حكم الفاطميين مع بداية سنة ٣٦٧هـ، ومنذ ذلك التاريخ انتظم ضرب السكة الفاطمية هناك[٣].

كان من الطبيعى بعد ذلك أن يعود وينتظم ضرب السكة الفاطمية، لتبدأ فى الظهور مرة أخرى بعد أن انقطعت متأثرةً بحركة «أفتكين» التى استمرت على عهد «العزيز»

---

(١) انظر المرقعة (١١١).

(٢) راجع: ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١٩، ٢٠.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ ٨، ص ٦٥٦، ٦٦١.

(٣) راجع: المقريزى، المصدر السابق، ص ١٣٢.
- ابن خلدون، العبر، جـ٤، ص ١٠٤.
- محمد جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين الخارجية، ط. القاهرة ١٩٦٧، ص١٢٦، ١٣٢.

وبعد وفاة «المعز»، الذى وَصَلَ إلينا منه ما يقرب من ثلاثة عشر ديناراً فقط، على مدار سبع سنوات قضاها فى الحكم(١).

❁ ❁ ❁

ويمكن أن نتبين مقدار ما للسكة من أهمية ومَدَى ارتباطها بالأحداث السياسية مع بداية خلافة العزيز (أبى منصور نزار العزيز بالله ٣٦٥-٣٨٦هـ/ ٩٧٥-٩٩٦م)، الذى لم تظهر له سكة مضروبة فى بداية خلافته، نظراً لانشغاله بمحاولات مضنية قضاها من أجل إتمام القضاء على حركة «أفتكين»، حيث لم يعرف العزيز للراحة طعماً إلا بعد أن خرج بنفسه على رأس جيش كبير استطاع أن يقضى على سيطرة الطامعين فى فلسطين(٢).

ولكن العزيز لم يهنأ كثيراً بما غنم، إذ سرعان ما أَتَاهُ بَنُو حمدان(٣) وَبَنُو عقيل(٤) مهاجمين.

---

(١) تعتبر دنانير المعز لدين الله، فاتحة سلسلة السكة الفاطمية بفلسطين، فلا يعرف لفلسطين أى سكة فاطمية قبل دنانير المعز سنة ٣٥٩هـ، بعد نجاح الفتح الفاطمى لفلسطين، وقد توقفت عملية الضرب خلال السنوات الأربع التالية بسبب ظهور القرامطة وقيامهم بمحاولة غزو مصر.
- راجع: ابن الأثير، المصدر السابق، جـ٨، ص٦١٤، ٦١٥.
- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١، ٢.

(٢) راجع: جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين، ص١٢٤، ١٣٨.
- خاشع المعاضيدى، الحياة السياسية فى بلاد الشام خلال العصر الفاطمى، ط. بغداد ١٩٧٦م، ص٤٥، ٥٢.

(٣) من العرب العدنانيين، وهم بطن من تَغْلب، نهضوا كقوة عسكرية وسياسية عندما ضعفت الدولة العباسية فى عصرها الثانى، خاصة بعد ظهور عدة دويلات مستقلة عن الخلافة العباسية، لذلك قرر الحمدانيون الاستقلال أسوة بالدويلات والإمارات العربية المجاورة لهم، ثم أخذوا على عاتقهم مهمة مناوئة الفاطميين لمصالح خاصة بهم.
- لمزيد من التفاصيل راجع: ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر، جـ٢، ص١٠٣.
- القلقشندى، صُبح الأعشى، جـ١، ص١٨٦.

(٤) كان بنو عقيل شيعةً كالحمدانيين، ولكنهم لم يكونوا على وفاق دائم مع الفاطميين، وقد اختلفت العلاقات بينهم وبين الفاطميين بين مَدٍّ وجَزْر، فتارة يعلنون ولاءَهُم للفاطميين، وتارة للعباسيين، وربما كان هذا التردد مبعثه فى المقام الأول المحافظة على كيانهم، وعلى استقلالهم بشئون إمارتهم.
- راجع: أحمد أمين، ظهر الإسلام، ط. القاهرة ١٩٤٥م، جـ١، ص٥٨.

وما إن تمتْ له الغاية فى قتالهم والقضاء عليهم حتى أتاهُ بنو الجرَّاح[١] ثائرين، وقد عاثوا فى فلسطين فسادًا بعد أن خلعوا طاعة العزيز واستخفوا بخلافته، فلم يكن أمامه إلا مُنازلتهم، حتى تم القضاء عليهم[٢].

والظاهر لدينا أن تمرد أبى تغلب والجرَّاح لم يكونا بمثل قوة حركة «أفتكين» والقرامطة حتى تنعكس آثارهما على السكة، بدليل أنه لم تظهر لهما سكة خاصة بهما لتؤكد كيانهما أو سيادتهما على فلسطين، كالسكة التى ظهرت لأفتكين والقرامطة، والتى كانت سببًا فى غياب سكة العزيز فترة من الزمن.

ويبدو أن العزيز قد ضج من تمرد بنى عقيل، وبنى حمدان، وعَانَى من عصيان بنى الجراح، ومن قبلهم حركة «أفتكين» والقرامطة، الأمر الذى انعكس على السكة الفاطمية التى غابت عن فلسطين سنين عددًا.

وقد أمضىَ العزيز واحدًا وعشرين عامًا حاكمًا لفلسطين، وطوال هذه المدة الطويلة التى قضاها فى الحكم لم يصل إلينا منها سكة خاصة به إلا خلال أربعة عشر عامًا فقط، أما السنوات السبع الباقية فتفتقرَ إلى سكة فاطمية. من هذه السنوات كانت سنة ٣٦٥هـ، و٣٧٢، و٣٧٩، و٣٨١، و٣٨٢، و٣٨٥، وسنة ٣٨٦هـ، وبمقارنة هذه السنوات بالأحداث التاريخية وجد أنها تتزامن مع تمرد بنى حمدان، وبنى الجراح، والقرامطة، وغيرهم من المناوئين لحكم الفاطميين بفلسطين[٣].

(١) بنو الجرَّاح، هم أحد بطون طَيِّئ التى قامت فى فلسطين، وأصلهم من كهلان القحطانية، وتتفرع منهم بطون عديدة، وكانت منازل طيئ فى اليمن، ثم ما لبثوا أن خرجوا منها بعد سَيْل العَرِم، وانتشروا فى الحجاز والشام والعراق.

- راجع: القلقشندى، نهاية الأرب فى معرفة أنساب العرب، ط. القاهرة ١٩٥٩م، تحقيق الأبيارى، جـ١، ص١٠٠.

- وراجع أيضًا: أمينة محمد على البيطار، موقف أمراء العرب بالشام والعراق من الفاطميين حتى أواخر القرن الخامس الهجرى، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧١.

- عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط. بيروت ١٩٦٨، جـ١، ص١٧٨.

(٢) نفسه.

(٣) راجع: ابن الأثير، الكامل، جـ٩، ص ١١٨-١٢٣.

- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص٢٧، ٢٩، ٣٢، ٤٦، ٥١.

- جمال الدين سرور، سياسة الفاطميين، ص١٣٨.

- خاشع المعاضيدى، الحياة السياسية فى بلاد الشام خلال العصر الفاطمى، ص ٥٢.

أما ما ظهر للعزيز من سكة فلم يكن ليرقى إلى مستوى سكة المعز، وربما يعود ذلك نتيجةً لسوء الأحوال الاقتصادية والاضطرابات السياسية التى شهدها حكمه، ونتيجةً لذلك فقد انحصرت هذه السكة فى كتابات هامشية دائرية يفصل بعضها عن بعض خَطَّانِ بارزان.

أما فيما يتعلق بالنص فقد اختلف عَمَّا كُتب على دنانير المعز، وإنْ كان المضمون واحدًا. فعلى الوجه كُتب:

«لا إله إلا الله، محمد رسول الله، على خير صفوة الله».

وفى الظهر كُتب:

«عبد الله ووليه نزار الإمام العزيز بالله أمير المؤمنين»(١).

❁ ❁ ❁

ومن بداية خلافة الحاكم بأمر الله (أبى على المنصور الحاكم بأمر الله ٣٨٦-٤١١هـ/ ٩٩٦-١٠٢٠م) التى بلغت ربع قرن من الزمان، زادت الفتن والصراعات الداخلية بفلسطين، فقد ثار بنو الجراح من جديد، فالإمارة كانت غايتهم، لعلهم يجدون فيها بُغيتهم، فبعد أن استولوا على «الرملة» وأصبحوا لها حاكمين، رَاسَلُوا أميرَ مكة «أبَا الفتوح الحسن بن جعفر الحسنى» ليبايعوا بالخلافة(٢). ومن ثَمّ أُقيمت له الخطبة بفلسطين. ولم يكن أمام الحاكم خيار سوى أن يحتكم إلى السيف من أجل القضاء على المتمردين، وإعادة نفوذ الفاطميين(٣).

وتأكيدًا للغاية، فقد قام «الحاكم» بضرب السكة التى لم تتجاوز فى عددها أصابع اليدين، ومجموع ما عُرف منها سبعة دنانير فقط(٤).

وقد اختلفت هذه السكة عن دنانير المعز والعزيز فى الطراز، حيث إنها حوت زيادة فى النص فى الوجه والظهر لم نَرَ مثلها من قبل، وكانت على النحو التالى:

(١) المرقعة رقم (١١٥) و (١٢٤).

(٢) ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٤، ص٥٧.

- المقريزى، الخطط، جـ٢، ص ١٥٧-١٥٨.

(٣) ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٤، ص٥٨.

- ابن الجوزى، المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم، جـ٧، ص ١٦٤-١٦٥.

(٤) السيد شما، المرجع السابق، ص ١٤٦.

فى الوجه	فى الظهر
مركز : محمد رسول الله	الحاكم بأمر الله
على ولى الله	أمير المؤمنين
هامش داخلى : لا إله إلا الله	عبد الله ووليه المنصور أبو على
وحده لا شريك له	الإمام
هامش خارجى: محمد رسول الله	بسم الله
أرسله بالهدى	ضرب هذا الدنير بفلسطين سنة
ودين الحق ليظهره على الدين	تسع وتسعين وثلثمائة[1]
كله ولو كره المشركون	

❁ ❁ ❁

وقد استمرت العلاقة التاريخية الشهيرة بين السكة والأحداث السياسية على عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله (٤١١-٤٢٧هـ/ ١٠٢٠-١٠٣٥م) الذى حكَمَ ما يقرب من ست عشرة سنة لم تَخْلُ من الاضطرابات والفتن والحروب، التى انعكست على ما تم ضربه من سكة.

فقد ظل بنو الجراح كاظمين الغيظَ يَطْوون الصدور على غِلٍّ دفين، سرعان ما ظهر فى رغبتهم فى الاستقلال بفلسطين، وذلك عندما عقدوا اتفاقًا مع المرداسيين من أمراء بنى كلاب، وكان يقضى بإخراج الفاطميين من بلاد الشام وتقسيمها فيما بينهم، على أن يكون من «حلب» إلى «عانة» على نهر الفرات لصالح «بنى مرداس»، ومن «الرملة» إلى حدود مصر لحساب «أمير الطائيين»، أما دمشق وأحوازها فقد كانت من نصيب «سنان بن عليان»، أمير الكلبيين الذى انضم إلى هذا الاتفاق مؤخرًا[2].

وما إنْ وجد هؤلاء الحلفاء فى أنفسهم القوة حتى سلوا السيوف واحتكموا إلى السنان، فكانت الحرب ضرورة حتمية وأمرًا مقضيًا، وفيها تمكنت قوات الفاطميين من

(١) نفسه.

(٢) محمد كرد على، خطط الشام، جـ٢، ط. بيروت ١٩٦٩م، ص ٢٤٩، ٢٥٠.

إلحاق الهزيمة بزعماء القبائل العربية عند طبرية، فقتل «صالح بن مرداس» وهرب «حسان بن الجراح»[١].

ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن يتفرغ الظاهر لضرب السكة تأكيدًا للزعامة الفاطمية على فلسطين، وقد تطابقت نصوص وعبارات سكة الظاهر مع ما تم ضربه على عهد الحاكم من حيث النص والمضمون، مع إضافة اسم الظاهر وما تبعه من اللقب والكُنية، ولا يشذ عن هذا التطابق إلا ظهور بعض الحروف التى ترمز إلى مكان الضرب، فعلى سبيل المثال وُجِدَ نموذج من دنانير مدينة طبرية وعليه الحرف «ط»[٢].

وما عُرف من دنانير للظاهر من ضرب فلسطين بلغ تسعة عشر دينارًا، سبعة عشر منها من ضرب فلسطين (الرملة)، واثنان من ضرب مدينة «طبرية»، وهذه الدنانير موزعة على سنوات الضرب، بواقع أربعة دنانير لكل من سنة ٤٢٣هـ، وسنة ٤٢٤هـ، ودينارين لكل من سنة ٤١٢هـ، و٤١٧هـ، و٤٢٠هـ، و٤٢٧هـ، ودينار لكل من سنة ٤١٥هـ، و٤١٦هـ، و٤١٨هـ. وعلى هذا فإنه يفتقر إلى دنانير وإصدارات لتغطى ثمانى سنوات من حُكم الظاهر، وهى سنة ٤١١هـ، و٤١٣هـ، و٤١٤هـ، و٤١٩هـ، و٤٢١هـ، و٤٢٢هـ، و٤٢٥هـ، و٤٢٦هـ[٣]، وهى السنوات التى تزامنت مع حروب القبائل العربية فى فلسطين.

❁ ❁ ❁

أما البعد الذى تجدر الإشارة إليه، بل والتركيز عليه، فهو ذلك التغيير الذى حدث بفلسطين، وكان سببًا فى تقويض دعائم حُكم الفاطميين وغيرهم، والتمهيد لاحتلال صليبى شامل بلغ الشام بأكمله. ولسنا نقصد أن نتتبع تفاصيل الأحداث السياسية والعسكرية لهذه الفترة، لأن هذه الدراسة لا تهتم بهذه الأحداث فى حد ذاتها، بل كل ما أُريد الوصول إليه: أن الاحتلال الصليبى الذى جاء لبلاد الشام لم يكن من قبيل المصادفة، بل كان نتيجة لصراعات وانقسامات سعت إليها جميع القوى الموجودة على

---

(١) نفسه.

(٢) انظر المرقعة (١٢٥، ١٣٠).

(٣) راجع: السيد شما، المرجع السابق، ص١٤٧.

- وراجع أيضًا مجموعة متحف الفن الإسلامى بالقاهرة، سجل رقم (٤٣٥٨).

الساحة السياسية، كان آخرها ظهور قوة الأتراك السلاجقة الذين ظهروا كقوة فتية ورثت البويهيين والحمدانيين معًا[١].

وقد بدأ تاريخ الأتراك السلاجقة يُدَوَّن كجزء من الأحداث التاريخية فى فلسطين مع بداية سنة ٤٦٥هـ/ ١٠٧٢م، عندما قام الأتراك السلاجقة بفتح دمشق، وحذف اسم الخليفة «المستنصر بالله» الفاطمى من الخطبة، وحَلَّ محله اسم الخليفة العباسى «المقتدى بالله»[٢].

❁ ❁ ❁

كان من الضرورى أن تتدهور حالة الدولة الفاطمية السياسية والاقتصادية نتيجةً لهذه الأحداث المتلاحقة، وقد انعكس ذلك على السكة، فبعد أن كانت الدولة الفاطمية تسير فى أول عهدها على قاعدة الذهب[٣] فى سك عُملتها ـ واستمر الحال على ذلك حتى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله سنة ٤١١هـ/ ١٠٢٠م ـ نجدها تحولت إلى نظام المعْدَنَيْنِ عندما أصبحت الدراهم نقودًا قانونية إلى جانب الدنانير، أمَّا الفلوس النحاسية فلم يكن لها وجود فى العصر الفاطمى، فلم يُشِر إليها أحد إلا عبد الرحمن فهمى[٤] الذى أكد على وجود عملات نحاسية فاطمية.

ومهما كانت الأسباب، فقد كان تَحَوُّل الخلافة الفاطمية إلى نظام المعدنين أو الثلاثة له نتيجة حتمية واحدة، وهى الانهيار الاقتصادى المتمثل فى نقد البلاد، وكان نتيجةً لزيادة استخدام الدراهم الفاطمية وسكها بصورة غير طبيعية، مِمَّا أدَّى إلى انهيار قيمتها، حيث كانت قيمة أو صرف الدينار المعزى تساوى خمسة عشر درهمًا ونصف الدرهم، وفجأةً أصبحت هذه القيمة للدينار تساوى أربعة وثلاثين درهمًا أيام الحاكم

(١) راجع: ابن خلدون، العبر، جـ٤، ص٢٧٤-٢٧٥.
- ابن الأثير، الكامل، جـ١٠، ص٦٤.
- أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، جـ٥، ص١٥-١٦.
(٢) نفسه.
(٣) الإدريسى، نزهة المشتاق إلى اختراق الآفاق، تحقيق جابريللى وديلا فيلا، ط. نابولى ١٩٧٥م، ص ٢٦.
- اليعقوبى، كتاب البلدان، تحقيق دى جويه، ط. ليدن، ص١٢٢.
(٤) راجع، النقود العربية، ص٦٤.

بأمر الله سنة ٣٩٩هـ، مما اضطر الحكومة الفاطمية إلى أن تجرى إصلاحًا نقديًا لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تدهور قيمة العملة، وقد ذكر «المقريزى» صورة من هذه الإصلاحات، وأشار إليها بقوله: «وأُنزل من القصر عشرون صندوقًا فيها دراهم جدد، فُرِّقَتْ للصيارف، وقرئ سجل بمنع المعاملة بالدراهم الأولى، وترك من فى يده شىء منها ثلاثة أيام، وأن يورد جميع ما تحصل منها إلى دار الضرب، فاضطرب الناس، وبلغت أربعة دراهم بدرهم جديد، وتقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهمًا بدينار»[١].

وكان نتيجة هذا الانهيار النقدى للبلاد أن أُصيب الاقتصاد القومى بنكسة خطيرة، ومما زاد الطين بلَّة فى ذلك هروب الذهب من فلسطين إلى الغرب عن طريق المدن الشامية[٢]، وأيضًا خلال العمليات الحربية التى ارتبطت بها مصر والشام منذ أواخر العصر الفاطمى. وقد حدثنا «المقريزى»[٣] أيضًا عن هذا الانهيار الاقتصادى فقال:

«وفى سنة ٥٦٩ للهجرة عمت بلوى المصارف بأهل مصر، لأن الذهب والفضة خرجا منها وما رَجَعَا، وعُدِمَا فلم يوجدا، ولهج الناس بما غمهم من ذاك، وصاروا إذا قيل دينار أحمر فكأنما ذكرت حُرمة له، وإنْ حصل فى يده فكأنما جاءت بشارة الجنة له. ومقدار ما حدث أنه خرج من القصر ما بين درهم ودينار ومصاغ وجوهر ونحاس وملبوس وأثاث وقماش وسلاح بما لا يفى به مُلك الأكاسرة، ولا تتصوره الخواطر، ولا تشتمل على مثله الممالك، ولا يقدر على حسابه إلا من يقدر على حساب الخلق فى الآخرة».

ولم يكن غريبًا بعد ذلك أن تتأثر حركة ضرب السكة الفاطمية فى فلسطين نتيجة لتلك الأوضاع المتردية، ذلك لأن السكة الفاطمية فى فلسطين كثيرًا ما كانت مرتبطة بقوتهم العسكرية واستقرارهم الاقتصادى والسياسى، فإذا ما ضعفت هذه القوة قَلَّ ضربُ السكة نظرًا لانشغال الفاطميين بمناوأة خصومهم السياسيين.

وقد تركت هذه الأحداث الجسام بصماتها واضحة على السكة الفاطمية، والدليل

(١) المقريزى، النقود، نشر الكرملى، ص ٥٨-٥٩.
(٢) حسنين ربيع، النظم المالية فى مصر فى العصر الأيوبى، ط. القاهرة ١٩٦٤م، ص٩٥.
(٣) المقريزى، السلوك، جـ١، ص٤٦.

على ذلك أن حكم المستنصر بالله (٤٣٧-٤٨٧هـ/ ١٠٣٦-١٠٩٤م)، الذى استمر ما يقرب من الستين عاما، شهد خلالها معظم هذه الأحداث، لم يَتَعَدَّ فيها ما ضُرِبَ من عُمْلَة أكثر من دينارين فقط للسنة الواحدة، غطت ستًا وثلاثين سنة فقط من حكمه، ما بين سنة ٤٢٨هـ حتى سنة ٤٦٣هـ[١].. ويمكن تفسير هذا التوزيع الزمنى والجغرافى فى ضرب السكة على عهد المستنصر فى فلسطين على ضوء الأحوال السياسية والأحداث العسكرية التى كانت سائدة فى فلسطين، ففى أواخر عهد الخليفة المستنصر وَجَّهَ السلاجقة اهتمامهم إلى بسط نفوذهم على الشام كله، بما فيه فلسطين، وتطلعوا إلى إعادته جميعًا إلى حظيرة العباسيين، وقد نجح السلاجقة فى ذلك نجاحًا ملحوظًا، إذ أخذت المدن والمعاقل تسقط فى أيديهم واحدة تلو الأخرى، ومن ثَمَّ خرجت أغلبها عن سُلطة الفاطميين عندما سقط «بيت المقدس» و «الرملة» وما جاورها سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م، وقطعت الخطبة للخليفة الفاطمى سنة ٤٦٥هـ/ ١٠٧٢م، وأقيمت بدلاً منها الخطبة للعباسيين[٢]. ونظرًا لسقوط مدينتى الضرب «طبرية» و«الرملة» فى أيدى السلاجقة، فقد توقف ضرب السكة الفاطمية فيهما، ونتيجةً لذلك تحول الفاطميون إلى مدينة «عكا»، وكانت مؤهلة للقيام بذلك، نظرًا لبقائها فى أيدى الفاطميين حتى سنة ٤٩٧هـ.

وأول ما يطالعنا فى سكة المستنصر بعكا هو ذلك الانقطاع والتباعد بين تواريخ السكة نتيجةً للصراعات والانقسامات التى شهدها العالم الإسلامى فى ذلك الوقت، علمًا بأن هذا الصراع لم يكن فى بدايته متصلَ الحلقات، ولا متسلسل الأحداث، ومن ثَمَّ كانت هناك سنوات تفتقر إلى سكة فاطمية، ضُربت، ولكن بصورة غير منتظمة[٣].

---

(١) محمد باقر الحسينى، مجلة المسكوكات، رقم ٢ لسنة ١٩٦٩م، ص١٦٢.

(٢) راجع: ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ٩٨-٩٩.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ١٠، ص٦٨.
- ابن خلدون، المصدر السابق، جـ٣، ص٩٨١.

(٣) محمد حمدى المناوى، الوزارة والوزراء فى العصر الفاطمى، ط. القاهرة ١٩٧٠م، ص٢٠١-٢٠٢.
- المعاضيدى، الحياة السياسية فى بلاد الشام، ص٩٨-١٠٠.
- وراجع أيضًا: المقريزى، اتعاظ الحنفا، جـ٢، ص٣٠٢.
- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص١٢٠.

وبدراسة سكة المستنصر المضروبة فى فلسطين، وجد أنها كُتبت بكتابات مركزية متوازية، تتكون من أربعة أو خمسة أسْطُر، أما من حيث الترتيب والتنظيم والنص والمضمون فهى تماثل وتطابق دنانير أى خليفة فاطمى آخر، ففى وجه الدينار كانت عبارات الوحدانية والرسالة، وفى الظهر اسم الخليفة ولقبه وكنيته وإمارته للمؤمنين(١).

ولكن سرعان ما سقطت عكا بعد طبرية والرملة فى أيدى الاحتلال الصليبى، وأصبحت سيطرة الفاطميين على مدن الضرب الأساسية نسيًا منسيًا، فقد ساعد هذا الاحتلال على ظهور مدن ضرب جديدة، كان لابد للفاطميين أنْ يبحثوا عنها لتكون عوضًا عن مدن الضرب التى باتت فى أيدى عدوِّهم، ومن هنا لم يجد الفاطميون أمامهم سوى «عسقلان» لتقوم بهذه المهمة، حيث إنها بقيت تمثل آخر معقل لهم فى فلسطين حتى سنة ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م(٢).

كانت السكة الفاطمية فى دور الضرب الجديدة بعسقلان تمثل رمزًا للحركة الاستيطانية القائمة على القوة، ذلك لأن المعارك الحربية من أجل السيطرة على عسقلان كانت سِجَالاً بين الفاطميين والصليبيين، ونتيجةً لذلك تأثرت السكة الفاطمية بعسقلان، وانقطعت فترات مختلفة أثناء تلك الأحداث العسكرية(٣).

وعلى الرغم من ذلك، فقد دَافَعَ الفاطميون عن حقهم فى ضرب السكة حتى الرمق الأخير، عندما شاركت مدينة أيلة عسقلان فى مهمتها كدار للضرب، خاصة بعد أن سقطت «عسقلان» فى أيدى الصليبيين سنة ٥٤٨ هـ/ ١١٥٣م(٤).

وواقع الأمر أن جميع أنواع السكة التى شهدتها مدينة «عسقلان» تم ضربها جميعا

(١) انظر المرقعات رقم (١٣١، ١٣٢، ١٣٣).

(٢) راجع: ابن الأثير، المصدر السابق، حوادث سنة ٤٩٦هـ.
- ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأحداث العسكرية راجع:
- Stevenson: The Crusaders in the East, Vol. 1. P. 35, Beirut 1962.
- Setton: A History of the Crusades, Vol. 1, P. 537, 1958-1985. P. Small

(٤) ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ٣٢١.
- ابن الأثير، المصدر السابق، ص ١٩٨.

خلال الحروب الصليبية، فلم يُعْرَف للفاطميين أى نوع أو عدد للسكة هناك قبل الغزو الصليبى، وإنْ دَلَّ ذلك على شىء فإنما يدل على أن السكة عملت كمرآة عكست بجلاء تلك الفترة الحرجة من تاريخ الفاطميين فى فلسطين.

✿ ✿ ✿

وقد شهد حكم المستعلى بالله (٤٨٧-٤٩٥هـ/ ١٠٩٤/١١٠١م)، وحكم الآمِر بأحكام الله (٤٩٥-٥٢٤هـ/ ١١٠١ - ١١٢٩م) معظم هذه الأحداث، لهذا لم يظهر للمستعلى سوى أربعة عشر دينارًا فقط، تمثل خمس سنوات من بين ثمانى سنوات حكَمَها، أما الخليفة «الآمِرُ» فلم يُضرب فى «عسقلان» سكة فاطمية إلا له، وبلغ مجموعها سبعة وعشرين دينارا، تمثل سبع سنين فقط من بين التسع والعشرين سنة التى حكمها. وعلى هذا فنحن نفتقر إلى دنانير لتغطى وتمثل ما يقرب من اثنين وعشرين عامًا، ويمكن رد سبب هذا الانقطاع وعدم التسلسل فى ضرب الدنانير إلى تلك الأحداث العسكرية التى تأثرت بها المدن الداخلية والساحلية معًا[١].

ولما كان لابد من دفع عجلة النشاط الاقتصادى، مع استمرار حالة الحرب، لتستمر الحياة فى حالة الحرب كما لو كانت فى حالة السلم بالنسبة للصليبيين والفاطميين معًا، فقد ظهرت بعض العملات التجارية البسيطة التى تقلُّ فى قُوَّتها الشرائية وقيمتها العيارية عن الدينار[٢]، وذلك من أجل تَسْيير عجلة الإنتاج، وتسهيل سُبل العيش فى ظل ظروف الحرب. ونتيجةً لذلك، فقد توسع الفاطميون فى ضرب أجزاء الدنانير، كأنصافها وأرباعها، لمجابهة ظروف الحرب، ولتسهيل عملية البيع والشراء. كما ضرب الفاطميون أجزاء الدراهم[٣] التى كانت تقوم مقام الفلوس النحاسية، والتى كانت تُستخدم فى شراء الحاجات البسيطة، وذلك لتسهيل سير المبادلات الصغيرة. وبدراسة هذه الأجزاء من السكة وُجد أنها تمثل خَمْسًا من خلفائهم: المستعلى «ثمانية أرباع»،

(١) انظر المرقعات رقم (١٣٧)، (١٤٠)، (١٤١).

(٢) البراوى، حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، القاهرة، ١٩٤٨م، مكتبة النهضة المصرية، ص ٣٦٦.
- Balog: Monnaies Rares Fatimites et Ayoubites, tome XXX VI 1961, Vol. 2, p. 175.

(٣) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة، ص ٢٠٢.

(٤) المقريزى، النقود العربية وعلم النميات، ص ٥٩.

والمستنصر «خمسة أرباع»، والمعز «ربعين»، والعزيز والحاكم «ربعًا واحدًا»[٤]. أمَّا خصائص هذه الأرباع فهى تطابق طراز الدنانير. أما مضمونها وكتابتها فهى موجدة، ولكن حُذفت منها بعض الكلمات والعبارات، نظرًا لضيق المساحة المتاحة[١].

❁ ❁ ❁

ولما كان يمكن تحليل الوضع السياسى للفاطميين فى محاولة ربطه بإصدارات السكة، فإن من المؤكد ـ بل ومن المستحيل ـ أن تكون هناك سكة بدون دور ضرب تخدمها، ومن هنا نرى أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين السكة ودور الضرب، ولهذا كان من الواجب فى نهاية المطاف أن نشير بعرض سريع لدور الضرب الفاطمى بفلسطين، نظرًا لأهميتها فى استقرار الأوضاع الاقتصادية والأنظمة المالية[٢].

ونظرًا لمكانة السكة والمسكوكات، باعتبارها شارة من شارات الملك والسلطان، ولأهمية دار الضرب ومكانتها عند الفاطميين، فقد كان يتولاها قاضى القضاة[٣]، وكانت مهمته الإشراف عليها، ضمانًا لشرعيتها من حيث العيار والوزن، وكان يعاون القاضى مجموعة من الموظفين، منهم من يختص بالعمل الإدارى، مثل متولى دار الضرب، ومنهم من يختص بالعمل الفنى، مثل النقاش، والسباك، والضرَّاب[٤].

والجدير بالذكر أن دور الضرب الفاطمى فى فلسطين تعددت وتنوعت تبعًا للحالة السياسية، فانتقلت من الرملة إلى طبرية، ثم عكا، فعسقلان، وأخيرًا أيلة، علمًا بأنه عند قدوم الفاطميين إلى فلسطين كانت دور الضرب العاملة هى الرملة وطبرية فقط.

وعلى الرغم من تعدد دور الضرب، فقد ظلت الرملة[٥] من أهم دور الضرب الفاطمى. والرملة مفتاح فلسطين وعاصمة الإقليم، أمَّا عن نشأتها فقد كانت نشأة

(١) أحمد رمضان أحمد، النقود والسكة فى بلاد الشام فى العصرين الأيوبى والمملوكى، مجلة كلية الآثار سنة ١٩٧٧م، العدد الثانى، ص ٨٧.

(٢) البراوى، المرجع السابق، ص ٣٠٨.

(٣) المقريزى، الخطط، جـ١، ص ٤٤٥.

(٤) عبد الرحمن فهمى، فجر السكة، ص ٢٣٧.

(٥) الرملة هى قصبة فلسطين، عملت كدار ضرب رئيسية منذ العصر الأموى وحتى الأيوبى، ويطلق عليها غالبًا اسم فلسطين، لأن كثيرًا ما سَمَّى العربُ عاصمة الإقليم أو الجند باسم ذلك الإقليم، وإنْ كان لتلك العاصمة اسم آخر.

– راجع: ناصر خسرو، سفر نامه، ترجمة وتقديم وتعليق يحيى الخشاب، القاهرة، ١٩٤٥م، ص ١٩.

عسكرية من الدرجة الأولى[١]، تمثلت مهمتها على الدوام فى حماية الثغور، والدفاع عن البلاد الساحلية التى تقع فى نطاقها، وغالبًا ما كان يُطلق على «الرملة» اسم «فلسطين»، فإذا ما ورد اسم فلسطين على السكة فهو يعنى الرملة، وكان لابد أن تحظى أهميتها الاقتصادية بنفس الأهمية العسكرية التى نشأت من أجلها.

أمَّا على عهد الفاطميين فقد ضَرَبت الرملةُ الدنانيرَ والدراهم وأجزاءَها، وكذلك ضربت الدنانير والدراهم القرمطية.

وأول إصدار فاطمى للرملة كان فى سنة ٣٥٩ هـ، وباسم «المعز لدين الله». غير أن الرملة توقفت عن ضرب السكة الفاطمية مع بداية سنة ٤٦٣ هـ بسبب سقوطها فى أيدى السلاجقة، وخروجها من أيدى الفاطميين، ولكنها مع ذلك ظلت من أغزر دور الضرب الفاطمية إنتاجًا للسكة.

أمَّا «طبرية»[٢]، فعلى الرغم من نشاطها فى ضرب السكة، فإن أهميتها الاقتصادية وصفتها المالية بدأت متأخرة فى العصر الفاطمى، وبالتحديد على عهد الخليفة العزيز بالله، ثم توقفت إصداراتها على عهد الخليفة المستنصر بالله سنة ٤٤٩ هـ، وخلال هذه الفترة أصدرت طبريةُ الدنانيرَ وأجزاءَها، ولكن ليس بغزارة «الرملة».

وإذا انتقلنا إلى مدينة «عكا»[٣]، فهى من أقدم المدن التى عرفت ضرب السكة منذ زمن العباسيين وحتى عصر الخليفة المأمون، وبعدها توقفت إصدارات السكة فى عكا لما يقرب من قرنين ونصف من الزمان، ثم عادت «عكا» إلى الظهور مرة أخرى كدار ضرب للسكة على عهد الفاطميين، وبالتحديد فى زمن الخليفة المستنصر بالله، سنة ٤٦٢هـ. وقد بدأت مهمة عكا الحقيقية فى ضرب السكة الفاطمية بعد سقوط الرملة،

---

(١) عبد الهادى شعيرة، «الرملة ورباطاتها السبعة»، بحث مُستخرَج من المجلة التاريخية المصرية، م ١٥، عام ١٩٦٩م، ص ٤٣.

(٢) طبرية، اسم أعجمى، وطبر فى العربية معناها: قفز واختبأ، وطبرية مدينة فُتحت على يد شرحبيل بن حسنة فى سنة ١٣هـ، وتطل المدينة على بحيرة معروفة باسمها من أعمال الأردن، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وكذلك بينها وبين بيت المقدس ثلاثة.
- راجع: ياقوت الحموى، معجم البلدان، تحقيق فريد عبد العزيز، جـ٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٠.

(٣) عكا، اسم بلد على ساحل بحر الشام، من أعمال الأردن، وهى مدينة حصينة كبيرة، فُتحت على يد عمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان سنة ١٥ هـ، وحَصَّنَهَا وبنى ميناءَهَا أحمد بن طولون.
- راجع: ياقوت الحموى، المصدر السابق، جـ٤، ص ١٦٢.

لهذا لا تلتقى إصدارات مدينة عكا مع إصدارات «الرملة» إلا فى سنة واحدة فقط، وهى سنة ٤٦٣ هـ، وبعدها احتكرت عكا ضرب السكة الفاطمية، فلا يُعرف للرملة (فلسطين) أو لطبرية أى ضرب للسكة بعد هذه السنة، وربما يعود السبب فى ذلك إلى سيطرة السلاجقة على معظم أجزاء فلسطين والشام، بما فيها بيت المقدس وما جاورها سنة ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م[١].

وفى سنة ٤٩٧هـ سقطت عكا فى أيدى الصليبيين، وكان لابد على الفاطميين من البحث عن دور ضرب جديدة تحل محل عكا، فكانت مدينة عسقلان[٢] الحصينة، ونظراً لحصانة المدينة التى يقع نصفها فى البحر ونصفها الآخر فى البَرِّ، فقد استمرت فى أيدى الفاطميين حتى سنة ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م[٣]. ومن ثَمّ تولت عسقلان مهمة ضرب السكة التى بدأت متأخرة، فلم يظهر للفاطميين سكة فى عسقلان إلا على عهد الخليفة الآمر بأحكام الله، فلا يوجد بعسقلان دنانير أو دراهم ضربت قبل هذا الخليفة.

وعلى الرغم من العدد القليل الذى ضربته عسقلان من سكة، فإن ذلك يدل على حرص الفاطميين الشديد على إنشاء دور ضرب جديدة فى حالة فقدهم لإحدى دور الضرب العاملة، فى عصر ساد فيه الصراع المرير بين عدة قوى محلية وخارجية، والدليل علىَ ذلك أن الفاطميين أَنْشَئُوا دور ضرب جديدة للسكة بعد سقوط عسقلان لم تشهد إلا ضرب دينار فاطمى وحيد، وكانت فى مدينة أيلة[٤].

وهكذا ينبغى أن نعترف أنه برغم حالة الحرب والهزائم المتوالية التى مُنِىَ بها الجانب

(١) ابن القلانسى، المصدر السابق، ص ٩٩.
- ابن الأثير، المصدر السابق، جـ ١٠، ص ٦٨.

(٢) عسقلان فى اللغة العربية: أعالى الرأس، وربما كانت هذه التسمية لأنها تقع فى أعالى الشام، وهى قاعدة عظيمة وحصينة من أعمال فلسطين، تقع على ساحل البحر، بين غزة وبيت جبرين، وهى مدينة معمورة ذات أسوار وأسواق.
- راجع: ياقوت الحموى، المصدر السابق، جـ ٤، ص ١٢٢.
- وراجع أيضًا: الإدريسى، نزهة المشتاق إلى اختراق الآفاق، تحقيق جابريللى وديلافيلا، ط. نابولى ١٩٧٥م، المجلد الأول، ص ٣٥٧.

(٣) ابن الأثير، المصدر السابق، جـ ١١، ص ١٨٨.

(٤) أيلة: مدينة على ساحل بحر القُلزم مما يلى الشام، وهى آخر الحجاز وأول الشام، وهى مدينة صغيرة وميناء، ولكنها عامرة، وعليها يقع طريق حجاج مصر.
- راجع: ياقوت الحموى، المصدر السابق، جـ١، ص ٣٤٧.

الفاطمى أمام الصَّليبيين، والتى انتهت باندحار وجودهم فى فلسطين، فإنهم دافعوا عن حقهم فى ضرب السكة دفاعًا مريرًا، فسرعان ما كانت تقوم دور ضرب جديدة بمجرد سقوط دور الضرب العاملة.

وقد ظهر ذلك واضحًا من خلال دور الضرب فى الرملة، ثم طبرية، وعكا، وأخيرًا عسقلان و أيلة. ولكن إذا كان القِوَامُ البشرى الفاطمى قد نجح فى جزئية استطاع أن يثبت فيها وجوده كقوة اقتصادية عن طريق ضرب السكة، فإنه فشل فشلاً ذريعًا سياسيًـا وعسكريًـا فى مقاومة الخصوم السياسيين ومواجهة المستعمرين، الأمر الذى لم تفلح معه السكة ولا غيرها فى إنقاذ صورة الفاطميين من سخط الرأى العام الإسلامى، الذى انتهى به وجودهم على أيدى الأيوبيين.

❁ ❁ ❁

وختامًا للدراسة يمكن أن أذكر بعض النتائج، التى إنْ لم أكن توصلت إليها فقد أكدتها فى هذا البحث، وأهمها.

أولاً: أن السكة الفاطمية بمعناها الاستقلالى والسيادى لم يكن هدفها يقتصر على الناحية السياسية والاقتصادية فقط، بل كانت تهدف أيضًا إلى إبراز عقيدتهم الدينية، وصِفَتِهم المذهبية، حيث نُقشت عليها الشعارات والعبارات الرئيسية لمذهب الشيعة، والتى يشير بعضها إلى شخص الإمام «علىٌّ» رضى الله عنه، وتخصه بالتعظيم والاحترام حينًا، وتركز على وصايته وولايته للمسلمين أحيانًا أخرى.

ثانيًا: تَبَادَلَ كُلٌّ من الفاطميين والقرامطة ضرب السكة فى الفترة الواقعة ما بين ٣٥٨ هـ حتى سنة ٣٦٧هـ، وارتبط ذلك عندهم بالقوة السياسية والسيطرة العسكرية، حيث تبين بكل جلاء ووضوح مدى اهتمام الطرفين بضرب السكة، على اعتبار أنها شارة من شارات الملك، ووثيقة هامة تثبت أو تنفى تبعية البلاد للخلافة والسلطان، مثلها فى ذلك مثل ذكر اسم الخليفة فى الخطبة والدعاء له على المنابر، ونقشه على الطراز.

ثالثًا: عكست السكة القرمطية فى كتاباتها ونصوصها الصراع الذى دار داخل طائفة القرامطة من أجل الحكم والسيطرة، وأمكن استجلاء هذا الصراع من واقع السكة القرمطية التى ضُربت بفلسطين.

رابعًا: دافع الفاطميون بقوة عن حقهم فى ضرب السكة ليعلنوا عن استمرار نفوذهم ووجودهم وسُلطتهم، حيث كانوا فى حالة سقوط دور ضرب فى أيدى أعدائهم يتحولون رأسًا إلى مدينة ثانية يضربون فيها السِّكَّة لتقوم مقام دور الضرب التى فُقدت، وهكذا أخذت عكا مقام الرملة و طبرية، و عسقلان مقام عكا، و أيلة مقام عسقلان.

خامسًا: نتيجة لمجابهة ظروف الحرب فقد سار الفاطميون على نظام المِعدنَيْن، حيث ضربت فلسطين الدنانير وأجزاءَها وكذلك الدراهم، من أجل دفع عجلة الإنتاج وتيسير سُبل العيش، وزيادة القوة الشرائية نتيجةً لسوء الأحوال الاقتصادية.

لوحة (١٠)

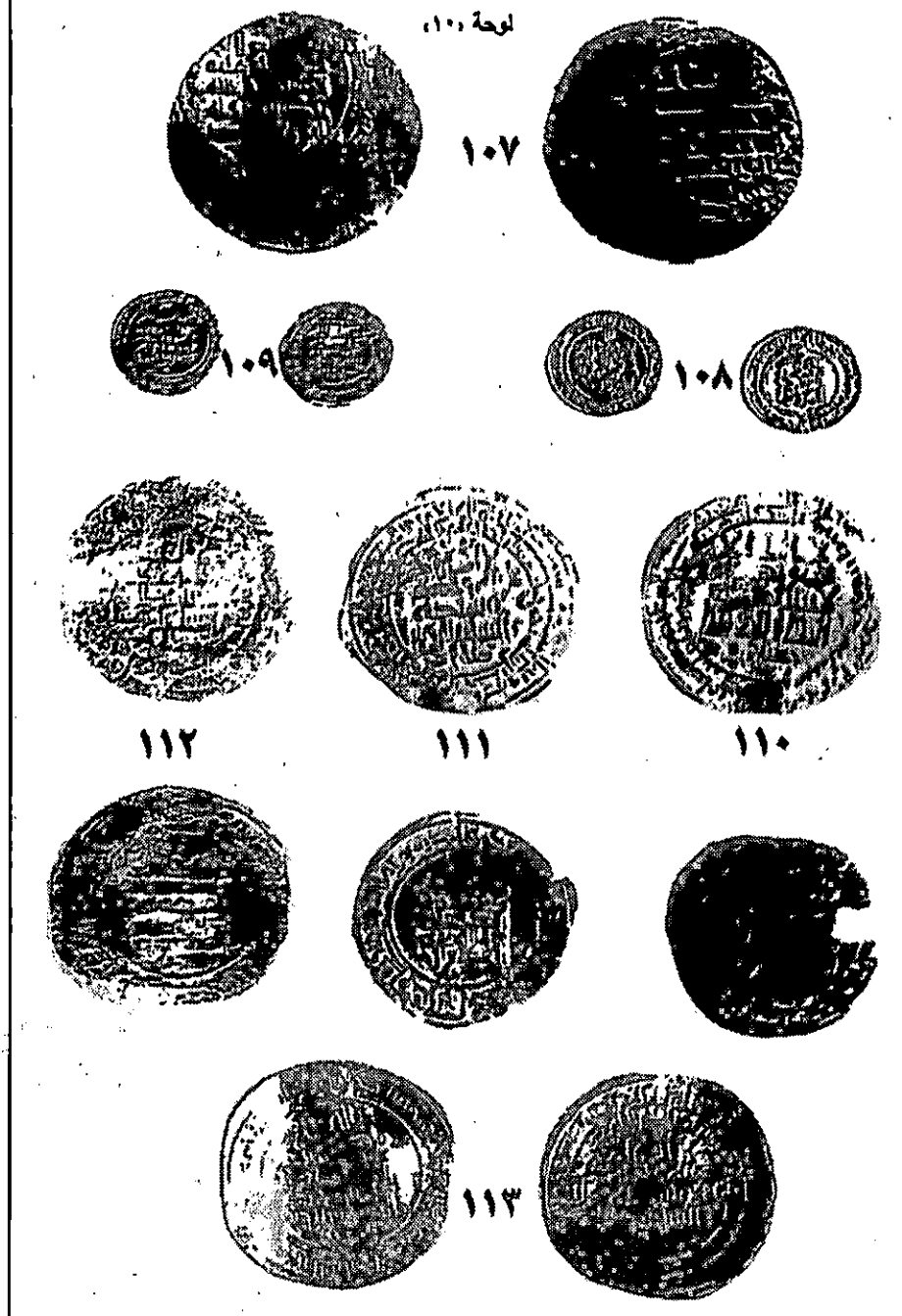

نقلاً عن متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، وكتالوج سكة فلسطين بكلية الآثار

لوحة (١١)

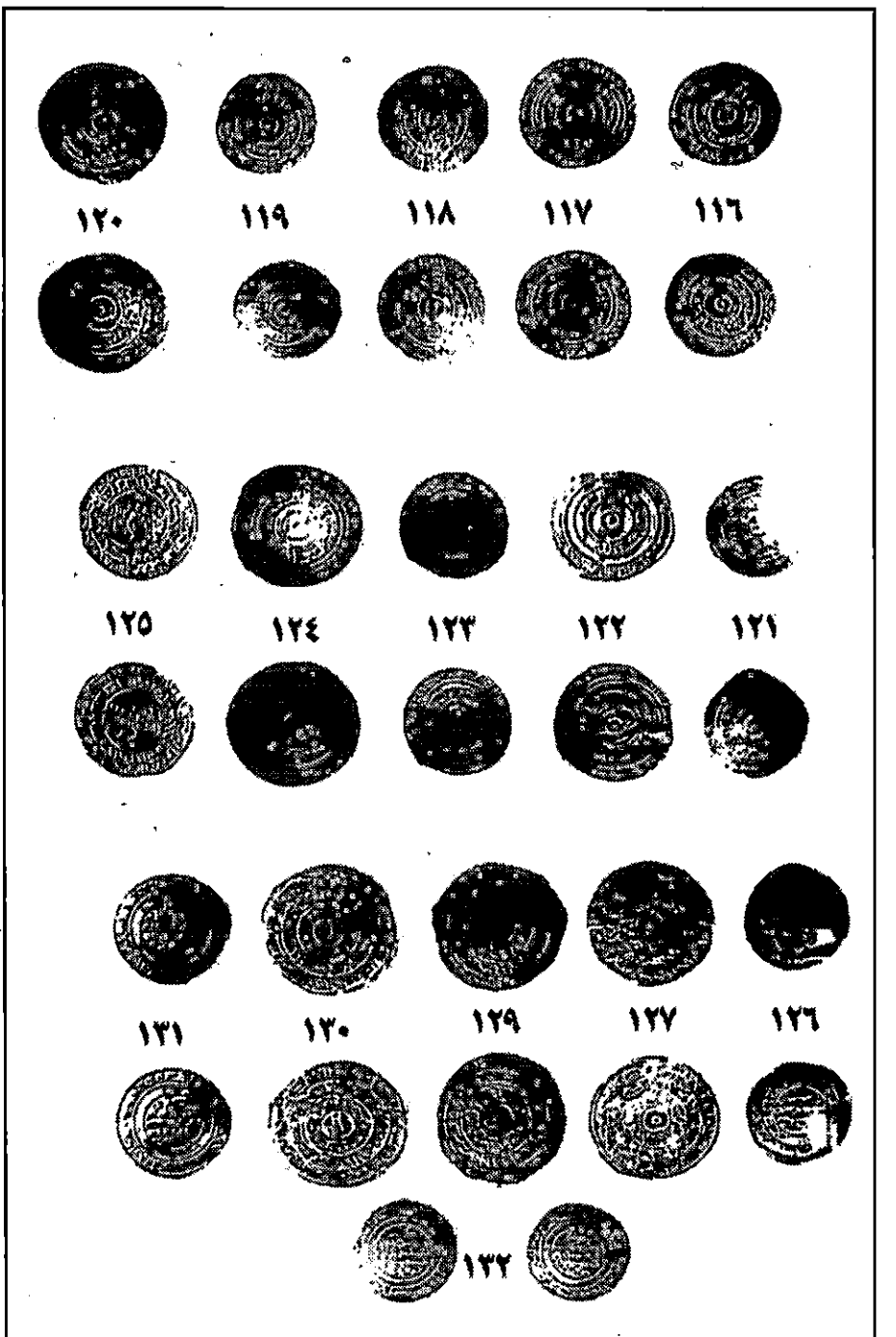

لوحة (١٢)